

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

يسعدنا أن نصدر الطبعة الثانية لهذا المرجع بعد ما يقرب من سبعة سنوات منذ صدور طبعته الأولى ، التي لاقت قبولا وانتشارا واسعا في العالم العربي .

وبحمد الله وتوفيقه فقد كان للطبعة الأولى أثر واضح في سد النقص من الكتابات العربية في مجال إدارة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ، فقد ساهمت في تدعيم ركائز هذا الموضوع الهام عن طريق :

— إدخال مقرر الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات في مناهج تدريس علم المعلومات بالجامعات العربية .

— إلهام كثير من الباحثين وطلاب الدراسات العليا في اختيار موضوعات أبحاثهم ورسائلهم الجامعية لمعالجة مشاكل الإدارة العلمية في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات بالبيئات العربية المختلفة .

— ترشيد الأداء الإداري لأمناء المكتبات والمديرين العرب عن طريق التعرف على بعض الأساليب الإدارية المتقدمة ومحاولة تطبيقها على إدارة مكتباتهم ومراكز معلوماتهم .

— إقرار الكتاب كمرجع لأمناء المكتبات وطلاب علم المعلومات والمكتبات وإدارة الأعمال .

وبعد نفاذ الطبعة الأولى طلب الناشر منا إعادة طبعها مرة أخرى حيث أن الإقبال مازال شديدا على اقتناء هذا المرجع ، إلا أننا رأينا أن يكون إعادة الطبع في إطار طبعة ثانية مزيدة ومنقحة إلى حد ما .

ومن هذا المنطلق عملنا على أن يكون هيكل أجزاء الكتاب كما هو في الطبعة الأولى .
فنفس الأجزاء الخمسة التي وردت في الطبعة الأولى كانت الأساس الذي اشتملت عليه
الطبعة الثانية . إلا أن مدى التغطية لهذه الأجزاء اتسع عما كان عليه في الطبعة الأولى .

فالجزء الأول الخاص بالإدارة العلمية وحل المشاكل الإدارية أضيف إليه فصل مستقل
عن عملية إتخاذ القرارات .

فقد وجد أن هذا الموضوع ذا أهمية قصوى للإدارة العلمية ، بل إن الإدارة ما هي إلا
عملية إتخاذ قرار . ولذلك استعرضنا في هذا الفصل مفهوم إتخاذ القرارات ونموذج
عملية إتخاذ القرار كمفهوم سيمون الذي كان له الفضل في بزوغ نظم دعم القرار
وهي توسع لنظم المعلومات الإدارية . وقد أوردنا عناصر وأبعاد وأنواع القرارات طبقا
للمستويات المختلفة ، والوظائف المتنوعة المتواجدة في المكتبة أو مركز التوثيق
والمعلومات .

أما الجزء الثاني من الكتاب فقد ضمناه فصلا عن تقرير الاستراتيجيات ورسم
السياسات . ويلي مباشرة فصل تحديد الأهداف المتواجد فعلا . حيث يقرر الهدف
ما يراد تحقيقه ، أما الاستراتيجية فتحدد أين يقع موقف المكتبة أو مركز المعلومات في
تحقيق هذا الهدف ، بينما تشرح السياسة كيف يمكن تحقيق الهدف أى الأسلوب الذي
يوضح القواعد العامة التي تنظم الجهد وينبثق منها مجموعة الإجراءات والقواعد
التفصيلية التي ترشد في تنفيذ المهام وتكون ما يطلق عليه اللوائح . وكل هذه الأمور
موضوعات أساسية تجابه المشتغلين في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات على كافة
مستوياتها وأنواعها .

وفي الجزء الثالث الخاص بالتنظيم الإداري والعلاقات أبقينا على الفصول الثلاثة الأولى
منه كما هي ، بينما استبعدنا الفصل الثامن الخاص بالاتصالات الإدارية حيث أن ملخص
هذا الموضوع قد ورد في فصل التنظيم الإداري . كما أننا أعدنا نشر كل ما يخص معلومات
هذا الفصل في الكتاب الذي نشرته دار المربح لنا تحت عنوان « إدارة الأعمال المكتبية
المعاصرة : الأصول العلمية وتطبيقات المعلومات وتكنولوجياها » وصدر في أواخر عام
١٩٨٢ .

وكان الجديد الذى أضيف فى هذا الجزء فصلا مستقلا عن إدارة الأفراد حيث أننا نلاحظ أن المفهوم مازال قاصرا يحدده البعض فى القيام بالمهام الثابتة غير المتطورة التى تحكمها اللوائح والتشريعات من تعيينات وترقيات ومرتببات وأجور واستحقاقات وأجازات وغياب .. إلخ ، وقد أفقدت هذه النظرة الضيقة للمفهوم على قصور أدائه مع المفاهيم الحديثة لإدارة القوى البشرية .

لذلك فإننا فى هذا الفصل ألقينا بعض الضوء على ضرورة توافر سياسات للأفراد والقيام بالوظائف والمهام الأساسية لإدارة الأفراد الخاصة بأنماط التوظيف وتحديد الواجبات والمهام الوظيفية وتخطيط القوى العاملة وتحليل الوظائف من حيث التوصيف والتصنيف والتقييم ، بجانب تقويم الأداء والتوجيه والإشراف ، وكلها أمور ترتبط بالإنسان وربطه بالأداء والعمل .

أما الجزء الرابع الخاص بالإدارة المالية والمحاسبة والرقابة ، فقد بقى كما هو بدون تغيير مشتملا على نفس الفصول الثلاثة السابقة المرتبطة بالإدارة المالية والمحاسبة المالية والرقابة والمتابعة .

والجزء الخامس الخاص بالأساليب الإدارية فقد اشتمل على نفس الفصول الثلاثة المتضمنة أصلا فى الطبعة الأولى والتى زدنا عليها فصلا جديدا خاص بعملية تطوير النظم أو دورة حياتها .

وقد بقى الفصل الخاص بالمعايير الموحدة كما هو بدون أى تغيير يذكر . فمازال هدفنا فى هذا الفصل كما كان عليه من قبل يرتبط باستعراض ما يمكن أن تؤديه هذه المعايير الموحدة فى أعمال المكتبات والأهمية القصوى لتواجدها ، ولذلك لا نبغى إرساء أو إعداد مجموعة للمعايير الموحدة التى تطبق فى مكتباتنا ، حيث أن هذا الجهد يجب أن يكون جماعيا وعلى الرغم من محاولة بعض المكتبات إرساء ذلك إلا أنها مازالت محاولات قاصرة ، ولكن يجب الإشادة بمجهود خلاق قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية فى محاولاتها تعريب المعايير الدولية للوصف الببليوجرافى أو ما أطلقت عليه « تدوب » سواء للمكتب الحديثة أو القديمة أو للدوريات .

كما صدرت أخيراً بعض محاولات فردية لرؤوس الموضوعات وترجمة الطبعة التاسعة عشر من تصنيف ديوى العشرى . إلا أننا مازلنا نؤكد أن كل ذلك يعتبر محاولات غير

جماعية لم تلقى بعد تدعيم من كل الجمعيات والاتحادات المهنية والجامعات التي تدرس علم المعلومات والمكتبات في العالم العربي أو حتى على مستوى قطرى .

وفي الفصل الخاص ببحوث العمليات المرتكز على الدراسات الكمية في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات فقد دعمناه بموضوع عن الدراسات البليومترية أو البليوجرافيا الاحصائية المرتبطة أساسا في دراسة الاستشهادات المرجعية لترشيد الاشتراك في الدوريات ، ودراسة مدى تكرار الكلمات التي تسهم في إعداد التكشيف الالكترونى ، وفي تحديد الكتب المعارة وإمكانية تحديد المجموعات المحورية التي تلقى رواجاً أكثر من غيرها . وعلى الرغم من أن أساليب بحوث العمليات تستخدم في تحديد ذلك ، إلا أن العاملين في حقل المكتبات والبليوجرافيات والمعلومات بدأوا يركزون أخيراً على هذا الجانب وأطلقوا عليه المصطلح الصالغ ذكره . وبالطبع هذه الأساليب ما هى إلا أدوات عملية تستخدم في اتخاذ القرارات الادارية في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات .

وقد ربطنا الفصل الخاص بنظم تحليل الشبكات الادارية التي تستخدم طريقة المسار الحرج وأسلوب متابعة وتقوم البرامج الضرورية لأى نظام أو مشروع ينبع في إطار المكتبة أو مركز التوثيق والمعلومات ، بفصل جديد عن عملية تطوير النظم أو دورة حياتها . فالإدارة الحديثة تعمل في إطار مدخل النظم الذى يشتمل على مجموعة من المكونات قد تكون أنشطة أو وحدات مترابط معاً لتحقيق أهداف معينة .

والمكتبة أو مركز التوثيق ما هى إلا نظام متكامل يشتمل على نظم فرعية متعددة تتفاعل وتترابط معاً في تحقيق الأهداف .

وبالطبع يجب أن يكون عامل الربط في ذلك توفر نظام معلومات فعال ، وأن عملية إنشاء أو تطوير هذا النظام أو أى نظام آخر يحتاج إليه يجب أن يمر بدورة حياة تشتمل على مراحل أساسية والتي يتفرع كل منها إلى مهام فرعية والتي تتفرع بدورها إلى أنشطة أو خطوات . وفي هذا الاطار فقد تبيننا المدخل الذى ينظر إلى دورة حياة النظام بأنه يشتمل على مراحل ثلاثة خاصة بالدراسة والتطوير والصيانة .

وفي الواقع فإن موضوعى مدخل النظم ودورة حياة النظم أصبح يلاقى أهمية خاصة من مفكرى الإدارة العلمية لذلك فقد استعرضناهما في أعمال مستقلة ترتبط بالنظم

وتكنولوجيا المعلومات ، وقد صدر بالفعل لنا كتابي « نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة » و« تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها » وقد صدرا من دار الشروق بالقاهرة عام ١٩٨٩ .

هذا الاستعراض السريع للطبعة الثانية يوضح بجلاء مدى الإضافة التي أدخلناها على هذه الطبعة لكي تفيد وتسهم في دعم مهنة المعلومات والمكتبات في الوطن العربي . إن هدفنا الذي ننشده هو النفع العام الذي يخدم الأجيال الصاعدة من شباب العاملين في حقل المعلومات الذي يعتبر علم التنمية سواء للفرز أو للمنظمة أو للمجتمع .

وفقنا الله بما فيه خير وفلاح العباد والمجتمع .
والله الموفق

أ . د . محمد محمد الهادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

من المسلم به في الوقت الحالى ، أن المعلومات سواء كانت في الشكل الخام الذى يطلق عليه البيانات أو في الشكل المعالج الذى يعرف بالمعرفة أصبح ينظر إليها كمورد قومى لتقدم وأمن الدول . فهى تشبه في ذلك الموارد الطبيعية المتنوعة كالماء والطاقة على سبيل المثال . فثروة المعلومات المتمثلة في أبحاث والخبرات والأفكار المسجلة والتي تحفظ في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات تعتبر من أهم ثروات الدول .

وفي أى مجتمع من المجتمعات المتقدمة ، نجد أن جزءاً كبيراً من الثقافة والمعرفة يترك للأجيال المقبلة في شكل المعارف المسجلة التي تشتمل على الكتب والدوريات والتقارير وغير ذلك من الوثائق والنصوص الأخرى المخطوطة أو المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو المقروءة آلياً بواسطة الحاسبات الآلية أو وسائل المصغرات الفيلمية ... إلخ . أى أن سجلات الثقافة والمعرفة أصبحت متنوعة إلى حد كبير نتيجة لتطور واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة . وبالتالي أصبح كماً كبيراً من معلومات أى دولة من الدول مسجل على وثائق متنوعة تشتمل على الأوراق الإدارية وسجلات العمل والكتب والتقارير والدوريات والنشرات والأفلام والأسطوانات وشرائط الفيديو وملفات الحاسبات الآلية والمصغرات الفيلمية من ميكروفيلم وميكروفيش .. إلخ . وبنمو حجم المعلومات وزيادة عدد سجلاتها فإن الاعتماد عليها يزداد بصفة مستمرة . كما أن الحاجة إلى التوصل إليها وتداولها أصبحت أكثر إلحاحاً . وأصبحت سجلات المعلومات تمثل الذاكرة التجمعية لأى مجتمع ، التي يجب أن يتعرف على أماكنها وتداولها واستخدامها حتى لا يفقد هذا المجتمع عنصر مواكبة التطور وربط معارف وخبرات الماضى بالحاضر والمستقبل وحتى لا يؤدى إلى تأخره . لذلك انتشرت تنظيمات وخدمات المعلومات من مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات التي تتعامل مع الذاكرات المسجلة للمعلومات .

وفي معظم دول العالم شرقاً وغرباً فإن المعلومات تنتج وتنظم وتجهز وتخزن وتبث خلال أنشطة عديدة ومتنوعة لتنظيمات وخدمات المكتبات والمعلومات التي أصبحت تنتشر في كافة القطاعات العامة والخاصة والمشاركة . فالمنظمات والأجهزة والجامعات والشركات والهيئات ... الخ ، أصبحت كلها تتسابق لإنشاء وتطوير مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات بها التي ازدادت عددا وتنوعا في الحقبة المعاصرة إلى حد كبير . كما صارت هذه المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات مثلها مثل أى منظمة أو جهاز تعتمد في إدارة أعمالها على عناصر الإدارة العلمية من قوى عامة مؤهلة ومدربة ومن تمويل ملائم وتطبيق الأساليب التكنولوجية المعاصرة من حاسبات آلية ومصغرات فيلمية ووسائل اتصال عن بعد وتعامل مع صناعة النشر والطباعة وخدمات التكشيف والاستخلاص وشبكات نقل المعلومات . أى أنه بتطور تنظيمات وخدمات المعلومات وتشعب أعمالها وتضمينها عناصر الإنتاج من قوى عاملة ومواد خام تتمثل في أوعية المعلومات المختلفة والآلات التي تمثلها تكنولوجيا المعلومات والموارد المالية وخدمات المعلومات للمستفيدين والبيئة ، أصبح من الضروري تطبيق أساليب الإدارة العلمية على أعمالها حتى يمكن تعبئة كل هذه الموارد لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها بأقصى كفاية وفاعلية .

ويتعرض هذا المرجع للإدارة العلمية في مختلف أنواع المكتبات سواء كانت مكتبات وطنية أو مكتبات عامة أو مكتبات مدرسية أو مكتبات جامعية أو مكتبات متخصصة . والمكتبة الوطنية هي مكتبة الدولة تعمل على جمع التراث الوطنى المنشور فى الدولة ذاتها أو المنشور خارج حدودها ويتعرض بالدراسة والبحث لها كما تجمع مصادر البحث التى تسهم فى الإثراء العلمى والثقافى للدولة وتقوم بإصدار البليوجرافيا الوطنية خلال ترتيبات الإيداع القانونى . أما المكتبة العامة فتقوم بخدمة كافة المواطنين من مختلف الأعمار والثقافات والمهن وتجمع الكتب والدوريات وغيرها من المطبوعات والوسائل السمعية والبصرية فى مختلف الآداب والعلوم والفنون والإطلاع فيها مباح للجميع . أما المكتبة المدرسية فتلحق بالمدرسة وتتفاعل مع العملية التعليمية لخدمة الطلاب والمدرسين على حد سواء . والمكتبة الجامعية تخدم طلاب وأساتذة الجامعة أو المعهد التعليمى العالى وتغذى برامج الدراسة والبحوث بالجامعة . أما المكتبة المتخصصة فهى التى تخدم منظمة أو جماعة أو مركز أو هيئة أو مصلحة حكومية .. الخ . وتركز اهتمامها فى الحصول على

أنواع معينة من المطبوعات ومصادر المعرفة المتنوعة في فرع أو مجال محدد . وبذلك تتميز مجموعات مصادرنا بالتخصص والتعمق في موضوع واحد أو مجالات موضوعية متقاربة وتلبى احتياجات العاملين بالمنظمة من المعلومات .

كما أن هذا الكتاب يتعرض أيضاً للإدارة العلمية لمراكز التوثيق والمعلومات . ويتخصص مركز التوثيق في موضوع ضيق محدد مثله في ذلك مثل المكتبة المتخصصة على أن لفظ توثيق يعنى بصفة عامة جمع وحفظ وتصنيف واختيار وتوزيع واستخدام المعلومات . كما قد يعرف التوثيق بنظم جمع ومعالجة وتكشيف وتوزيع التقارير والوثائق الفنية المتخصصة أو بمجموعة أساليب العرض المنظم وتنظيم وتوصيل المعرفة المتخصصة ، وبذلك يتصل التوثيق بتحليل وتنظيم وتصميم الوثائق . كما تتصل أنشطة مركز التوثيق بالتحليل المنطقي لفحوى الوثائق المتنوعة في مجال موضوعي متعمق التخصص وإعادة تنظيم المادة المستقاة من التحليل بطريقة منطقية ونشر المعلومات والإعلام عنها خلال الأدوات البليوجرافية المتمثلة في الكشافات والمستخلصات ومجلات أو نشرات التعريف بالوثائق ومحتوياتها أو خلال أى وسيلة لعرض الكتابات المتخصصة . فيقوم مركز التوثيق بتجهيز وتخزين واسترجاع المعلومات وتوزيعها خلال أساليب نشر المعلومات والتقارير . وتعتبر خدمات الاستنساخ والتصوير الميكروفيلى والمعالجة الآلية والترجمة من السمات الهامة لمركز التوثيق .

أما مركز المعلومات فإنه بجانب القيام بوظيفة التوثيق السابق شرحها يقوم بدراسة مكونات وسلوك المعلومات ذاتها والتعرف على القوى المتحركة في تدفقها ووسائل تجهيزها لتفسير تداولها واستخدامها ، كما يهتم أيضاً بدراسة الطرق والنظم والأساليب المستخدمة في إنتاج وخلق وتجميع وتنظيم وتخزين واسترجاع وتفسير ونقل واستخدام المعلومات في إطار بنوك أو قواعد البيانات ونظم المعلومات وشبكات نقل المعلومات .

والكتابات والمؤلفات في إدارة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات وفيرة في الدول المتقدمة شرقاً وغرباً ، إلا أن المكتبة العربية تعاني نقصاً واضحاً وملحوساً في هذا المجال . لذلك كان لزاماً سد هذا النقص بهذا الكتاب الذى يعتبر مرجعاً في هذا الصدد . وقد كانت فكرة إعداد هذا المرجع تراود المؤلف من عام ١٩٦٤ أى منذ حصوله على درجة :كتوراه الفلسفة في علم المعلومات من جامعة إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية ورجوعه إلى أرض الوطن . وكانت الخبرة العلمية والتطبيقية للمؤلف كأستاذ بأكاديمية السادات

للعلوم الإدارية ومستشار وخبير المعلومات لهيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ومديراً لمركز التوثيق بالمركز الأفريقي للتدريب والبحث الإداري للإئتماء (كفراد) بمدينة طنجة بالمغرب وأستاذ زائر لمادة إدارة المكتبات بقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة لعدد من السنوات الركييزة الصلبة التي من خلالها أمكن إعداد هذا المرجع .

وهذا الكتاب موجه إلى رجال الإدارة والمخططين بصفة عامة ومديري المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات وإدارات الحفظ بصفة خاصة هذا بالإضافة إلى طلاب العلم والمهتمين بأمور المكتبات والتوثيق والمعلومات .

ويشتمل هذا الكتاب على خمسة أجزاء رئيسية تتضمن أربع عشر فصلاً . الجزء الأول يتعرض لمفهوم الإدارة العلمية ومدى تطبيقها في المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات كما يعالج حل المشاكل الإدارية وعملية اتخاذ القرارات . أما الجزء الثاني فيستعرض عملية تحديد الأهداف كنقطة ارتكاز في العملية الإدارية وعملية اتخاذ القرارات ومراحل التخطيط الإداري للمهام في هذه التنظيمات . ويستعرض الجزء الثالث مبادئ التنظيم الإداري كما يتعرض للعلاقات الإنسانية والعلاقات العامة والإتصالات الإدارية التي يجب أن تدعم أنشطة ومهام المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات . ويختص الجزء الرابع من الكتاب بتطبيق أساليب الإدارة المالية من إعداد الموازنات والتكاليف والمحاسبة والرقابة . أما الجزء الخامس والأخير فيتعرض لبعض الأساليب الإدارية الحديثة ومدى ارتباطها بأنشطة المكتبات والتوثيق والمعلومات مثل المعايير الموحدة وبحوث العمليات والتحليل الشبكي .

وقد حاول المؤلف بأن يطوع مادة هذا الكتاب لوضع المكتبات والتوثيق والمعلومات في البيئة العربية ، ولكن التركيز فيه انصب في المقام الأول على الأنماط الإدارية العلمية السائدة في الدول المتقدمة حيث أن إدارة تنظيمات وخدمات المكتبات والتوثيق والمعلومات في العالم العربي مازالت غير واضحة المعالم ، وحتى الآن لا يستفاد من تطبيق أساليب الإدارة العلمية في كثير من الأحيان . وقد خلا هذا الكتاب من سرد حالات عملية لإدارة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات في العالم العربي على الرغم من أهميتها القصوى في التعرف على الوضعية الراهنة لها . ورؤى ترك ذلك إلى مراحل مستقبلية خلال دراسات مسحية مستقلة تقوم بها الجهات المهتمة مسترشدة بما ورد في هذا الكتاب .

ويأمل المؤلف بأن يكون هذا العمل مرشداً ومساعداً في تطبيق أساليب الإدارة العلمية لتنظيمات وخدمات المعلومات في الدول العربية حتى يمكن لها من الإسهام الكفاء في جهود التحديث والتنمية التي تمر بها الدول العربية لتنمية المواطن العربي روحياً وثقافياً واجتماعياً وعلمياً .

وقفنا لله لخدمة الوطن والمواطنين من خلال مهنة المكتبات والتوثيق والمعلومات .

محمد محمد الهادي

القاهرة : يوليو ١٩٨١